دي ميستورا يجتمع مع وفد النظام في جنيف

معارضون: النظام السوري اخترق هدنة الجنوب بالقصف المدفعي

دي ميستورا ملتقيا الجعفري أمس

الجيش السوري

عواصم – «وكالات»: عقد مبعوث الأمم المتحدة إلى سوريا ستافان دي ميستورا ووفد النظام السوري برئاسة سفير النظام في الأمم المتحدة بشار الجعفري، أول اجتماع بين الجانبين أمس الاثنين في جنيف، مع بداية جولة جديدة من المحادثات التي ترعاها الأمم المتحدة لإيجاد حل سياسي للحرب المتدلعة منذ 6 سنوات.

ويقدر عدد قتلى الصراع بأكثر من 400 ألف، وتهدف المحادثات إلى تقريب وجهات النظر بين أطراف الصراع حول 4 قضايا هي الدستور والحكومة والإرهاب والانتخابات.

والاجتماع الجديد هو السابع في نطاق سلسلة جولات من المحادثات التي عقدت في سويسرا خلال العامين الماضيين لكن الجولات السابقة لم تحقق تقدما يذكر.

وقبل ساعات من بدء جولة المحادثات الجديدة سرى في جنوب غرب سوريا وقف لإطلاق النار توصلت إليه الولايات المتحدة وروسيا، وذلك في أول جهد لتحقيق السلام في سوريا تبذله إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب.

من ناحية أخرى بدأت جولة سابعة من مفاوضات السلام بين الحكومة السورية والمعارضة أمس الإثنين في جنيف برعاية الأمم المتحدة، وسط آمال ضئيلة بإمكانية تحقيق أي تقدم في العملية السياسية لإنهاء النزاع المستمر منذ أكثر من 6 سنوات.

وتأتي جولة المفاوضات غير المباشرة هذه غداة سريان وقف لإطلاق النار في ثلاث محافظات في جنوب سوريا، بموجب اتفاق روسي أمريكي أردني بناء على مذكرة مناطق خفض التصعيد التي تم اقرارها في محادثات أستانا في مايو الماضي.

ويستكمل طرفا النزاع السوري بحث جدول الأعمال السابق المؤلف من أربع سلات هي الدستور والحكم والانتخابات ومكافحة الإرهاب بالتزامن مع اجتماعات تقنية تتناول «مسائل قانونية ودستورية».

ولم تحقق جولة المفاوضات الأخيرة في جنيف التي انتهت في 19 مايو (أيار) أي تقدم ملفت على طريق إنهاء النزاع الذي تسبب بمقتل أكثر من 320 ألف شخص منذ اندلاعه في العام 2011.

وأقر المبعوث الخاص للأمم المتحدة، ستافان دي ميستورا، في إحاطة قدمها إلى مجلس الأمن إثر إنتهاء الجولة السابقة بوجود هوة عميقة بين الطرفين حيال القضايا الأساسية، لافتاً إلى أن «ضيق الوقت أحبط عملية التقدم».

ويبقى مصير الرئيس السوري بشار الأسد نقطة التباين الرئيسية، إذ يصر وفد الهيئة العليا للمفاوضات الممثلة لأطياف واسعة من المعارضة السورية على مطلب رحيله قبل بدء العملية الانتقالية، الأمر الذي تراه دمشق غير مطروح للنقاش أساسا، ورغم التباين حيال الملفات الأساسية، يشارك وفداً الحكومة والمعارضة في هذه الجولة مع توقعات ضئيلة بإمكانية تحقيق أي خرق.

وقال المتحدث باسم الهيئة العليا للمفاوضات، يحيى العريضي، إن «وفد المعارضة يشارك بتوقعات متواضعة»، مضيفاً أنهم «سيبحثون جدول أعمال الجولة السابقة، أي المحاور الأربعة».

ومنذ العام 2014، عقدت 6 جولات من المفاوضات غير المباشرة بين طرفي النزاع السوري برعاية الأمم المتحدة من دون أن تنجح في تحقيق خرق يذكر، وتشهد أستانا منذ مطلع العام جولات محادثات موازية برعاية روسيا وايران، حليفتي الرئيس السوري بشار الأسد، وتركيا الداعمة للمعارضة.

ووقعت الدول الثلاث في أستانا في الخامس من مايو مذكرة تقضي بإنشاء أربع مناطق تخفيف التصعيد في 8 محافظات سورية تتواجد فيها الفصائل المعارضة، لكنها أخفقت في اجتماع عقدته الأربعاء في الاتفاق على تفاصيل تتعلق بحدود هذه المناطق.

وبعد يومين فقط، أعلن وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف، الجمعة الماضي في هامبورغ، اتفاق الولايات المتحدة وروسيا مع الأردن على وقف لإطلاق النار في محافظة درعا والسويداء والقنيطرة في جنوب سوريا، بدأ تطبيقه ظهر أمس الأحد، وهذه هي احدى مناطق خفض التصعيد الأربع الواردة في مذكرة أستانا.

ورحبت الأمم المتحدة على لسان مساعد دي ميستورا، رمزي عز الدين رمزي، باتفاق وقف الأعمال القتالية في جنوب سوريا، وقال رمزي الذي زار دمشق السبت للصحافيين بعد لقائه مسؤولين حكوميين، إن «ما حدث خطوة في الطريق الصحيح»، مضيفاً انه «يساعد على خلق المناخ المناسب للمحادثات، وسوف نرى ذلك اليوم الإثنين».

وتابع رمزي: «نأمل أن يتم التوصل في المناطق الأخرى التي تم التباحث بشأنها، إلى اتفاق في القرب فرصة»، مؤكداً أن «هذا كله يؤدي الى دعم العملية السياسية بشكل ملحوظ».

من جهة أخرى قال معارضون سوريون، إن النظام والميليشيات الإيرانية قصفوا مساء الأحد بلدات وقرى تسيطر عليها المعارضة في ريفي درعا والقنيطرة، في خرق لاتفاق وقف إطلاق النار الأمريكي الروسي الأردني.

وقال معارض أطلق على نفسه اسم أبو محمد، وهو من مكتب توثيق الخروقات في جنوب غرب سوريا، إن «النظام والميليشيات المساندة له اخترقت الهدنة أكثر من 7 مرات في ريفي درعا والقنيطرة».

وأوضح المعارض، أن «النظام والميليشيات قصفوا بالقذائف والمدفعية قريتي النعيمة وصيدا وأحياء في مدينة درعا وبلدتي اوفانيا وتلة الحمرية في ريف القنيطرة، إضافة إلى إطلاق نار بالرشاشات الثقيلة».

ودخل وقف إطلاق الذي تم التوصل اليه بين الدول الثلاث في العاصمة الأردنية عمّان، في ثلاث محافظات في جنوب سوريا حيز التنفيذ ظهر أمس الأحد، وساد الهدوء على جبهات القتال الرئيسية، وفق للمرصد السوري لحقوق الإنسان.

وتشكل المحافظات الجنوبية الثلاث إحدى المناطق الأربع التي تضمنتها مذكرة «مناطق خفض التصعيد» التي وقعتها كل من روسيا وإيران، حليفتي النظام السوري، وتركيا الداعمة للمعارضة في أستانا في الخامس من مايو الماضي، فيما اخفقت الدول الثلاث في اجتماع عقدته الأربعاء في الاتفاق على تفاصيل تتعلق بحدود هذه المناطق.

ورغم أن الجيش السوري أعلن الإثنين الماضي هدنة من 5 أيام في جنوب البلاد، لم تتوقف الاشتباكات بين طرفي النزاع بحسب المرصد السوري الذي أشار إلى معارك عنيفة شهدتها هذه المحافظات خلال الأسابيع الأخيرة بين الفصائل المعارضة والمقاتلة من جهة وقوات النظام والمسلحين الموالين لها من جهة ثانية.

ويأتي بدء تطبيق وقف إطلاق النار في جنوب سوريا بالتزامن مع انطلاق جولة سابعة من مفاوضات السلام في جنيف، وسط آمال ضئيلة بامكانية تحقيق تقدم في تسوية النزاع الذي تسبب منذ اندلاعه في 2011 بمقتل أكثر من 320 ألف شخص.

من جانب آخر نفت قوات سوريا الديمقراطية «قسد»، أمس الإثنين، تعرضها لقصف من طائرات التحالف الدولي في ريف الرقة شمال شرق سوريا.

وقالت القوات في بيان، إن «كل الأخبار أو الشائعات التي تتحدث عن تعرض قوات سوريا الديمقراطية لقصف طيران أمريكي عن طريق الخطأ في الأحياء الجنوبية لمدينة الرقة، هي أخبار كاذبة وعارية عن الصحة».

واعتبر البيان أنه «تم تحريرها هذه الأخبار في دائرة الحرب الخاصة التركية لرفع معنويات مرتزقة داعش، والتأثير على حملة غضب الفرات، وتأخير تحرير المدينة لأطول فترة زمنية».

وكانت تقارير تركية نشرت خبراً صباح اليوم الإثنين، مفاده أن طائرات التحالف الدولي قصفت بالخطأ مواقع لوحدات حماية الشعب الكردية في قرية العكيرشي بريف الرقة الشرقي، ما أدى إلى مقتل 40 مسلحاً من عناصر الوحدات الكردية وحزب العمال الكردستاني.

تجدر الإشارة إلى أن «قسد» تواصل بدعم من التحالف الدولي عمليات تحرير مدينة الرقة من سيطرة تنظيم داعش.

المغرب: بداية محاكمة الزفزافي أحد قادة احتجاجات الحسيمة

زعيم احتجاجات الحسيمة ناصر الزفزافي

الرباط – «وكالات»: بدأت أمس الإثنين في الدار البيضاء محاكمة ناصر الزفزافي، أحد قادة حركة الاحتجاج في شمال المغرب، في وقت توقفت فيه التظاهرات، لكن ناشطين يقولون إنهم مستعدون لمواصلتها من أجل «الإفراج عن المساجين».

ومن المقرر أن يمثل الزفزافي، الموقوف منذ نهاية مايو 2017 لمقاطعته خطبة إمام في مدينة الحسيمة، قبل ظهر الاثنين أمام محكمة الاستئناف بالدار البيضاء.

ووجهت إلى الزفزافي الذي ندّد في خطاباته بـ«الدولة الفاسدة»، عدة تهم بينها «الإساءة إلى الأمن الداخلي».

ومنذ مقتل بائع سمك سحقاً داخل شاحنة جمع النفايات في الحسيمة في نهاية أكتوبر 2016، أصبح الزفزافي، أحد قادة حركة الاحتجاج ضد السلطة في منطقته.

وعلى امتداد ثمانية أشهر قامت تظاهرات سلمية شبه يومية في مدينة الحسيمة، وبلدة امزورين المجاورة، جمع بعضها آلاف الأشخاص للمطالبة بالتنمية في منطقة الريف، التي يعتبرونها مهمشة، ومُهملة.

ولم يكف إعلان السلطات خطة استثمارات واسعة، ومشاريع بنى تحتية، وزيارات الوزراء، لنزع فتيل الغضب.

وأوقف الزفزافي ومجمل قادة ووجوه حركة الاحتجاج.

وتكثفت المواجهات مع قوات الأمن في ليالي رمضان الماضي، حيث كانت الشرطة تحاول كل مساء تفريقاً منع، أو تفريق تجمعات دعم للموقوفين.

وتحت الضغط، وربما بسبب حلول موسم الصيف أيضاً، توقفت الاحتجاجات مع بداية يوليو.

وتراجعت حدة التوتر مع سحب الشرطيين من الأماكن العامة المعروفة في الحسيمة، وأمزورين، بقرار من العاهل المغربي الملك محمد السادس، في مؤشر على التهدئة، حسب السلطات المحلية.

غير أن الاحتجاجات لم تختف تماماً مع تجمعات عفوية لشبان على الشاطئ، ودعوات عبر مواقع التواصل الاجتماعي، ومواكب طرق على أواني الطبخ، أو بأبواق السيارات.

وبات الإفراج عن المساجين، أبرز دوافع حركة الاحتجاج التي أبدت قلقها خاصة على سيليا زياني القيادية في حركة الإحتجاج التي قال محاموها إنها تعاني «اكتئاباً شديداً».

مصر وفرنسا تنفذان التدريب البحري المشترك «كليوباترا 2017»

«الداخلية» المصرية: قوى داخلية وخارجية تسعى لهدم ركائز الدولة

وزير الداخلية المصري مجدي عبد الغفار

القاهرة – «وكالات»: تنفذ وحدات من القوات البحرية لمصر وفرنسا التدريب البحري المشترك «كليوباترا 2017»، الذي يستمر عدة أيام بالمياه الإقليمية المصرية بنطاق البحرين المتوسط والأحمر.

ويشارك في التدريب العديد من الوحدات والقطع البحرية منها حاملتي المروحيات من طراز «ميسترال» المصرية والفرنسية، وعدد من الفرقاطات وناشات الصواريخ وطائرات اكتشاف ومكافحة الغواصات من الجانبين، وبمشاركة المقاتلات متعددة المهام من طراز «إف 16» المصرية.

ويشمل التدريب قيام الجانبين بتخطيط وإدارة أعمال قتال هجومية ودفاعية مشتركة، وتنفيذ حق الزيارة والتفتيش للسفن المشتبه بها، وتمارين المواصلات الإشارية واستقبال وإقلاع طائرات الهليكوبتر من أسطح الوحدات، والتدريب على تأمين الوحدات البحرية باستخدام أسلحة الدفاع الجوي، بجانب أعمال الإنزال البحري للأفراد والمعدات على الساحل باستخدام وسائط الابرار الخاصة بالميسترال.

ويأتي التدريب في إطار دعم العلاقات المتميزة وتعزيز التعاون وتبادل الخبرات بين القوات المسلحة لكلا البلدين، حيث يهدف التدريب إلى نقل وتبادل الخبرات التدريبية بين القوات المنفذة، وتأكيد قدرتها على إدارة مهام مشتركة بالتعاون مع القوات الصديقة وفقاً لأحدث النظم وأساليب القتال البحرى الحديثة، بما يعزز من قدرة وكفاءة القوات المسلحة لكلا البلدين وصولا لأعلى معدلات الكفاءة والاستعداد لتنفيذ أى المهام تحت مختلف الظروف.

من جانب آخر حذر وزير الداخلية المصري مجدي عبد الغفار من وجود قوى داخلية وخارجية تسعى جاهدة لتوظيف الإرهاب في هدم ركائز واستقرار الدولة المصرية والعمل على وقف مسيرتها وعرقلة طموحات ومستقبل شعبها.

وشدد على أن الدولة المصرية آلت على نفسها أن تمضى فى دحر هذا الإرهاب الآثم ومواجهته والقوى التي تحركه وتدعمه للحيلولة دون تحقيق غاياتها ومؤامراتها.

وأكد خلال اجتماعه الأحد مع عدد من القيادات الشرطية المعنية لمراجعة وتقييم الخطط الأمنية حرص القيادة السياسية على مواصلة الجهود للنهوض بالاقتصاد الوطني والانطلاق بمصر نحو آفاق المستقبل لتحسين أوضاعها بما يحقق لها المكانة التى تستحقها إقليميا ودوليا.

وقال الوزير المصري إن الضربات الأمنية الاستباقية للتنظيمات الإرهابية وإحباط مخططاتها تساهم بشكل إيجابي في إجهاض كثير من الأحداث الإرهابية التي كانت تلك التنظيمات تسعى لتنفيذها.

وشدد على ضرورة اليقظة والاستنفار الكامل واستمرار توجيه مثل هذه الضربات المؤثرة لإفشال المخططات الإرهابية قبل وقوعها من خلال ملاحقة عناصرها واتخاذ الإجراءات القانونية حيالها.

ووجه عبدالغفار بتشديد إجراءات تأمين المنشآت الهامة والحيوية والكنائس والأديرة على مستوى مصر بالتنسيق بين قطاعات الوزارة كافة ورفع درجة التأمين ودعم الخدمات الأمنية بمحيطها والطرق المؤدية إليها والتعامل الفوري مع أي محاولة لتهديدها بمنتهى الحزم والحسم وتعضيد الأداء الأمني وتفعيله بالقدر الذي يحقق معطيات أمن هذه المنشآت.

العثور على جثث 19 مهاجراً مصرياً شرق ليبيا

طرابلس – «وكالات»: أعلنت جمعية الهلال الاحمر الليبي الأحد، إنه تم العثور في الصحراء الليبية على جثث متحللة تعود لـ19 مهاجرا مصريا قتلوا في انقلاب شاحنة كانت تقلهم.

وقالت الجمعية في بيان تلقت وكالة «فرانس برس» نسخة منه إن «فريق إدارة الجثث بالهلال الأحمر الليبي بمدينة طبرق انتشل 19 جثة مهاجر غير شرعي من الجنسية المصرية جنوب شرق مدينة طبرق داخل منطقة الرمال».

وأوضحت أنه بعد عبورهم الحدود، انقلبت الشاحنة التي تقل هؤلاء بالقرب من مدينة طبرق بشرق ليبيا.

ولم تحدد جمعية الهلال الأحمر تاريخ وقوع الحادث، إلا أنها قالت «إن الجثث التي اكتشفت ليل السبت الأحد وجدت متحللة».

وأضافت الجمعية في بيانها انه «جرى دفن الجثث الـ19 بمقبرة طبرق الإسلامية بعد أخذ الإجراءات اللازمة».

وقالت الأجهزة الأمنية وجمعية الهلال الأحمر الليبي «إنها تبحث عن جثث 29 مصريا آخرين مفقودين».

وهناك مئات من المهاجرين الافارقة الذين يموتون كل عام في الصحراء الليبية، خلال محاولتهم الوصول إلى السواحل الليبية والانطلاق منها إلى أوروبا في رحلة محفوفة بالمخاطر عبر البحر الأبيض المتوسط.